كرّم أوائل الخريجين والمبرزين:

رئيس الجمهورية يشهد حفل تخرج عدد من الدورات المتقدمة والمتخصصة في قوات الأمن الخاصة

وزير الداخلية: إعادة هيكلة جهاز الشرطة شكلت دافعاً لأجهزة الأمن لاستعادة دورها السيادي في الحفاظ على الأمن والاستقرار

■ نسعى إلى بناء مؤسسة شرطوية جديدة تعمل بمهنية واحترافية لخدمة المجتمع وصيانة حقوق الانسان

صنعاء/سبأ

شهد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس الحفل الذي اقيم في ساحة عروض قوات الأمن الخاصة بمناسبة تخرج عدد من الدورات المتقدمة والتخصصية لمنتسبي قوات الأمن الخاصة احتفاءً بالعيد الـ46 للاستقلال الـ30 من نوفمبر.. وتجسيداً لانطلاقة جديدة من البناء الأمني النوعي الذي تمثله قوات الأمن الخاصة.

وفي الحفل الذي حضره رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور/ علي ناصر سالم ورئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي.. ألقى وزير الداخلية كلمة رحب في مستهلها بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والضيوف الحاضرين في حفل تخريج ثلاث عشرة دورة تدريبية نوعية متخصصة لمنتسبي قوات الأمن الخاصة في مختلف التخصصات الأمنية والتي تؤكد الاهتمام المتزايد والدعم اللامحدود والعناية الكبيرة التي تحظى بها وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية من قبل القيادة السياسية والعسكرية العليا انطلاقاً من الحرص على تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن..

وأشار وزير الداخلية إلى أن الوزارة تسعى جاهدة من أجل الارتقاء بمستوى أداء المهام والواجبات للوصول إلى مصاف الطموحات والآمال التي تجعل من واقع العمل الأمني والخدمات التي تقدمها الشرطة عملية مواكبة للمتغيرات والاتجاهات التنموية، وملبية لحاجات الوطن والمجتمع في الأمن والأمان والسكينة العامة والاستقرار.

وأكد أن وزارة الداخلية لاتألو جهداً في الاهتمام بمنتسبي مؤسسة الشرطة والأمن، والعمل على منحهم حقوقهم كاملة غير منقوصة، ورعايتهم وتدريبهم وتأهيلهم وتوعيتهم وبما من شأنه إزالة المفاهيم الخاطئة العالقة بسبب أحداث الفترة السابقة التي شهدتها البلاد، وكذا بناء مؤسسة شرطوية جديدة تعمل بمهنية واحترافية وتخدم عامة المجتمع وتحترم كرامة المواطن وتصون حقوق الإنسان وتحفظ للوطن أمنه واستقراره..

وأوضح أن القرارات الرئاسية الصادرة بشأن إعادة وهيكلة جهاز الشرطة شكلت حافزاً ودافعاً معنوياً وعملياً كبيراً لوزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة لاستعادة دورها السيادي في الحفاظ على الأمن والاستقرار..

وقال وزير الداخلية: "يأتي تخريج هذه الدفع الأمنية من الدورات التدريبية ترجمة للدور البطولي لقوات الأمن الخاصة وكافة منتسبي مؤسسة الشرطة وجميع أبناء القوات المسلحة ورجال اللجان الشعبية في مواجهة الأخطار الأمنية التي تستهدف سكينة المجتمع"..

وأضاف: إننا ونحن نحيي هذه المواقف البطولية، نتذكر بإجلال وعرفان شهداء المؤسسة الأمنية والعسكرية الذين سقطوا في مواقع الشرف والبطولة والتضحية وهم يؤدون واجبهم في مواجهة مختلف الجرائم والجريمة المنظمة وفي مقدمتها جرائم الإرهاب والتخريب".

وأكد وزير الداخلية أن تحقيق الأمن والاستقرار لا يتوقف على جهود رجال الأمن والقوات المسلحة فحسب، وإنما هو مسؤولية جماعية يتحملها كافة أبناء الوطن بجميع مكوناتهم السياسية والحزبية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني ورجال المال والأعمال مشدداً على ضرورة الوعي الكامل بأن أمنهم واستقرارهم مرهون بتعاونهم الصادق مع رجال الشرطة ومع القيادة السياسية والحكومة لتعزيز كافة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات للدفع بتنمية الاقتصاد الوطني.

وجدد الوزير في ختام كلمته الشكر والتقدير للقيادة السياسية على اهتمامها ورعايتها لكل أعمال ومهام وزارة الداخلية في ظل هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الوطن.. مؤكداً أن كافة منتسبي الشرطة سيبقون جنوداً للوطن وحماة مكتسباته، ولاؤهم لله وللوطن الذي نذروا حياتهم من أجل حمايته، وسيعملون مع كافة شرائح المجتمع من أجل تحقيق الأمن والاستقرار للوطن وحماية مخرجات الحوار الوطني، وبناء دولة النظام والقانون والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

من جانبه أشار قائد قوات الأمن الخاصة اللواء فضل يحيى القوسي إلى أن توجيهات رئيس الجمهورية ومتابعته المستمرة لهذه الدورات التخصصية كان لها الأثر الكبير في تنفيذ البرنامج التدريبي على الوجه الأمثل والذي أثمر عن تأهيل كوكبة من منتسبي قوات الأمن الخاصة تأهيلاً نوعياً يمكنهم من تنفيذ المهام الأمنية الموكلة إليهم بتميز واحتراف.

ولفت إلى أن الخريجين اليوم يجنون ثمار أشهر عديدة وساعات طويلة من العمل الجاد والمثابر في الإعداد والتأهيل ليصلوا إلى هذا الاستحقاق الذي يجسد مستوى الاحتراف والأداء النوعي لمنتسبي هذه الدورات وبما يؤهلهم لتنفيذ أصعب وأخطر المهام التي أوجبتها تحديات هذه المرحلة.

وقال اللواء القوسي "إن إصرار الأخ/ الرئيس عبدربه منصور هادي لإخراج الوطن إلى بر الأمان، كان الدافع القوي لتفاني كل منتسبي قوات الأمن الخاصة في عملها الدؤوب إلى جانب إخوانهم في القوات المسلحة والأمن مقدمين قوافل من الشهداء والتضحيات الجسيمة من أجل اليمن وحفظ أمنه واستقراره.

وأوضح أن احتفالنا اليوم بتخريج ثلاث عشرة دورة تخصصية في مجال مكافحة الإرهاب وأمن وحماية الشخصيات ومكافحة الشغب والاخلالات الأمنية وإعداد قادة الكتائب والمدرعات والدفاع الجوي "والبنهارد" وقوات خاصة، وفي اللغة الانجليزية وفي الحاسوب تعد رسائل قوية وعظيمة المضامين للارتقاء بمستوى اداء جهاز الشرطة للوصول إلى الاحتراف الأمني.

فيما اشارت كلمة الخريجين إلى المهارات والفنون التي تلقوها خلال الدورات.. مؤكدة نقل تلك المهارات إلى واقع العمل الأمني وبما يلبي متطلبات المرحلة وظروفها الأمنية.

وكانت قد ألقيت قصيدة شعرية تناولت عظمة التضحية من أجل الوطن.

وأقيم خلال الحفل استعراض عسكري مهيب لمنتسبي قوات الأمن الخاصة تشاركهم الآليات والمدرعات والعربات المختلفة جسدوا من خلالها مهاراتهم العالية ومدى ما يتمتعون به من روح معنوية متفائلة بالمستقبل الذي ترتسم ملامحه اليوم فيما يعتمل في مؤتمر الحوار وإجراءات اعادة هيكلة القوات المسلحة وجهاز الشرطة.

كما قدم الخريجون استعراضات للمهارات والفنون القتالية والأمنية التي اكتسبوها خلال الدورات بدءاً باقتحام المباني التي تتواجد فيها عناصر ارهابية وتحرير الرهائن ومن ثم مهارات فك الكمائن وحماية الشخصيات والتصدي لمحاولات اعتراض مواكب الشخصيات الهامة ومهارات السيطرة على الشغب وغيرها من الفنون القتالية.

وفي ختام الحفل قام رئيس الجمهورية ومعه وزير الداخلية وقائد قوات الأمن الخاصة بتكريم أوائل الخريجين والمبرزين في الدورات المتخرجة بالجوائز والشهادات التقديرية.

وقدمت خلال الحفل إلى رئيس الجمهورية لوحة معبرة عن المقدرة العالية لتجاوز الوطن والشعب التحديات الماثلة والإصرار على العبور نحو المستقبل المشرق والواعد.

حضر الحفل مدير مكتب رئاسة الجمهورية نصر طه مصطفى ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول وعدد من الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى والقيادات العسكرية والأمنية وأعضاء السلك الدبلوماسي والملحقين العسكريين المعتمدين لدى اليمن.

أقر مسودة تقرير التنمية البشرية 2013م ووقف التصرف بأراضي الدولة في محافظة سقطرى:

مجلس الوزراء يدعو مشايخ وقبائل اليمن إلى مؤازرة جهود الرئيس هادي في بناء الدولة الحديثة

الموافقة على مذكرة التعاون اليمني التركي في المجال الجمركي ومكافحة التهريب

الاشادة بقبيلة مراد لتعاونها مع أجهزة الأمن ووقوفها ضد خاطفي الشاب محمد منير هائل

صنعاء/ سبأ

كرس مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، لمناقشة تطورات الأوضاع والمستجدات على الساحة الوطنية، و تداول التدابير الواجب اتخاذها للتعامل مع التحديات القائمة بمسؤولية وطنية وتاريخية، بما يسهم في العبور بالوطن إلى بر الأمان.

ووقف المجلس في هذا الشأن أمام الاستهداف المتعمد والممنهج لآل المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم، واستشهاد الشيخ سعد بن أحمد بن حبريش العليي شيخ مشايخ وقبائل الحموم ورئيس تحالف قبائل حضرموت، إضافة إلى الاشتباكات المسلحة في صعدة وحرف سفيان.

وأصدر مجلس الوزراء بهذا الشأن بياناً فيما يلي نصه:

"لقد تابع مجلس الوزراء باهتمام بالغ وقلق شديد، ما تعرض له الأخ/ عبد الجبار هائل سعيد أنعم، يوم الثلاثاء/19 نوفمبر المنصرم من تقطع واعتداء بينما كان في طريقه من تعز إلى صنعاء، وما تلى ذلك من اختطاف الشاب محمد منير أحمد هائل سعيد أنعم، يوم الثلاثاء/19 نوفمبر الماضي بينما كان في طريقه إلى مقر عمله في مدينة تعز، وكذلك ما تعرض له الشاب محمد عبدالجبار هائل سعيد أنعم، من محاولة اختطاف في العاصمة – صنعاء- يوم الاثنين 2/ديسمبر.

وإذ يدين المجلس هذا الاستهداف المتعمد والممنهج لآل المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم، فإنه ليشعر بالقلق الشديد على مصير الشاب محمد منير أحمد هائل سعيد، الذي لايزال مختطفاً حتى اليوم.. لكن هذا الاستهداف الإجرامي لأكبر مؤسسة تجارية وصناعية يمنية - هائل سعيد أنعم وشركاؤه- هو استهداف للوطن من حيث مقاصده الدنيئة نظراً لما قد يلحق من أضرار بعشرات الآلاف من الأسر الفقيرة التي يعمل عائلوها في مصانع ومكاتب الحاج هائل سعيد أنعم وشركائه، وما يترتب على هذه الاعتداءات والخروقات الأمنية من سمعة سيئة لبلادنا الأمر الذي سوف يثني الكثير من رؤوس الأموال الوطنية، والخليجية، والعربية، والدولية الراغبة في الاستثمار في اليمن عن المساهمة مع الدولة في التنمية والبناء..

لكن هذه الاعتداءات المدانة بكل المعايير الأخلاقية، والإنسانية، والدينية، والوطنية، والمستهجنة من قبل كل أبناء شعبنا، لا يمكن عزلها عن أعمال التخريب المتكررة التي تطال أنابيب النفط، وأبراج الكهرباء، ولا عن الهجمة الإعلامية الشرسة على النظام الجديد والحكومة والتي لا تخلو في معظمها من الافتراءات والأباطيل والأكاذيب المكرسة لإفشال التسوية السياسية، وإجهاض التغيير الذي ينشده شعبنا، والحيلولة دون نجاح مؤتمر الحوار الوطني، وجر اليمن إلى أتون الفوضى والحروب..

وبالرغم من ذلك، فإننا واثقون بأن من يسعون إلى تحقيق مقاصدهم الهدامة لن يجنوا سوى أذيال الخيبة والعار، وبأن وطننا سوف يتجاوز، بإذن الله، هذه الأوضاع الصعبة في القريب العاجل، فالنصر صبر ساعة، كما أن الزبد يذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، وحتماً سينال المعرقلون لسير العملية الانتقالية نحو الغايات المتوخاة منها جزاءهم العادل من أبناء شعبنا..

وينتهز مجلس الوزراء هذه الفرصة ليشدد على وجوب قيام القوات المسلحة، وقوات الأمن بواجباتها في الإفراج عن الشاب محمد منير أحمد هائل سعيد أنعم، وغيره من المختطفين من - يمنيين وغير يمنيين - بأسرع ما يمكن، وضرورة اضطلاعها بمهامها في تعزيز الاستقرار والأمن في عموم الوطن..

كما يعبر المجلس عن أسفه الشديد لاستشهاد الشيخ/ سعد بن أحمد بن حبريش العليي شيخ مشايخ وقبائل الحموم ورئيس تحالف قبائل حضرموت، ومرافقيه، ورجال الأمن، الذين قضوا في هذا الحادث..

وتوجه الحكومة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والسلطة المحلية في حضرموت باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة آثار الحادث وضمان عدم تكراره. وتعبر عن تعازيها ومواساتها لأسر الشهداء الذين سقطوا في هذا الحادث وفي مقدمتهم أسرة الشهيد الشيخ سعد العليي.

ولا يفوت المجلس أن يحيي المشايخ ورجال القبائل الذين هبوا للوقوف ضد خاطفي الشاب محمد منير، وخاصة قبيلة مراد وغيرها من قبائل مارب، آملاً منهم أن يقفوا، أيضاً، مع الدولة ممثلة في وزارتي الدفاع والداخلية من أجل يمن آمن ومستقر، إذ بدون الأمن والاستقرار لن يستطيع وطننا أن يظل موحداً، ولا أن يصبح ناهضاً ومزدهراً.

وأخيراً على الجميع أن يعي قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خاصة وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾.

وقول الشاعر: "ومعظم النار من مستصغر الشرر"

وفي الوقت نفسه فإن مجلس الوزراء يدعو الفرقاء المتحاربين في صعدة وحرف سفيان إلى وقف إطلاق النار، والاحتكام إلى كتاب الله وشريعته، وإلى العقل والحكمة، وحل المشاكل بالحوار وليس بالسلاح لأن القاتل والمقتول هما يمنيان.

كما ندعو كل المشايخ ورجال القبائل الأشاوس إلى مؤازرة جهود الرئيس عبدربه منصور هادي، والحكومة، في بناء نظام حكم مدني ديمقراطي لا مركزي حديث".

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بشأن وقف التصرف في أراضي الدولة في محافظة سقطرى وإيقاف النظر في إي طلبات أو نزاعات تتعلق بملكيتها، بناء على المذكرة المقدمة من وزير الشؤون القانونية.. حيث أقر وقف التصرف في أراضي الدولة الواقعة في نطاق أرخبيل سقطرى، وعدم النظر في أي طلبات أو دعاوى أو منازعات تتعلق بالأراضي في سقطرى، وعدم إجراء أي مصادقة أو تعميد أو توثيق لأي تصرف يقع على الأراضي حتى يتم حصرها وتحديد ملكيتها.

ووجه المجلس بوقف أعمال البسط أو الاستيلاء على أي من أراضي الدولة في الاخبيل وإحالة الباسطين إلى القضاء وفقا للقانون.. موجها بإعادة النظر في العقود التي أبرمتها أو أصدرتها الهيئة العامة للمساحة والتخطيط العمراني في الفترة السابقة والمتعلقة بأراضي الأرخبيل وإلغاء العقود المخالفة للقانون.

وأكد على وزارة العدل العمل مع مجلس القضاء الأعلى على إصدار تعميم على المحاكم والنيابات بإيقاف نظر أي طلب أو نزاع أو دعاوى تتعلق بادعاءات ملكية أراضي الدولة في الأرخبيل.

وأقر مجلس الوزراء مسودة تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع 2013م (تنمية الموارد البشرية).. وأكد على الوزارات والجهات الحكومية المختلفة الاستفادة من مخرجات وتوصيات التقرير والعمل على استيعابها ضمن خططها وأعمالها المستقبلية.

واستهدف التقرير الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بدعم وتعاون البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمنهجية تشاركيه، تقديم قراءة تحليلية وموضوعية لإبعاد التنمية في اليمن من منظور تنمية الموارد البشرية.

واحتوى التقرير على ستة فصول بجانب ملحق خاص بقياس مؤشرات التنمية البشرية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية التعاون بين اليمن وتركيا بشأن التعاون والمساعدة المتبادلة في الأمور الجمركية، والموقعة بصنعاء في 13 مايو 2013م، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات والقوانين النافذة..

ويأتي التوقيع على هذه الاتفاقية ترجمة لرغبة البلدين في تقوية علاقات التعاون الثنائي بين اليمن وتركيا، فيما يتعلق بالشؤون الجمركية بهدف تعزيز وتسهيل انسياب التجارة من خلال تبادل المعلومات وتطبيق التشريعات الجمركية ومكافحة التهريب والمخالفات الجمركية وتبادل الخبرات الجمركية بما يعكس العلاقات المتميزة بين البلدين.

ووجه المجلس وزيري المالية والشؤون القانونية متابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير المالية بشان تدهور أوضاع الشركة اليمنية للتامين وإعادة التأمين والمقترحات اللازمة لمعالجتها.

واقترح التقرير العمل على إعادة هيكلة الشركة ودمجها بالكامل مع نقل ملكية أصولها الثابتة والمتداولة إلى إدارة البنك الأهلي اليمني لإعادة تشغيلها وفقا لآليات السوق والنهوض بأنشطتها التجارية في مجال التأمين وإعادة التأمين بشكل منظم وكفيل بتمكينها من الاستمرار والمنافسة وتحقيق أكبر عائدات ممكنة لما لها من أصول ضخمة وفروع عديدة في عدد من محافظات الجمهورية.. مشيرا إلى أسباب ومبررات تدهور أوضاع الشركة ماليا وإداريا وفنيا.

وشكل المجلس على ضوء النقاشات لجنة وزارية لدراسة التقرير والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة واتخاذ ما يلزم.